الكثير من الدول التي ناصبت العداء لسورية اكتشفت أنها أخطأت

مرجانة لـ«الوطن»: انفراجات برلمانية بعد رأس السنة ووفود قادمة إلى سورية

تواصلنا مع المغتربين مازال خجولاً بسبب جائحة كورونا

| محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية والمغتربين في مجلس الشعب بطرس مرجانة أنه ستكون هناك انفراجات برلمانية بعد رأس السنة القادم وذلك أن هناك حديثاً عن زيارة العديد من الوفود إلى سورية من دون أن يحدد طبيعة هذه الوفود وتوقيت زيارتها إلى دمشق، مؤكداً أنه ننتظر الأفعال بعد الأقوال.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» اعتبر مرجانة أن الكثير من الدول التي ناصبت العداء لسورية اكتشفت أنها أخطأت بحقها وبالتالي بدأت تأخذ خطوات ولو خجولة حالياً لإعادة العلاقات مع دمشق لحفظ ماء وجهها لكن المهم أنها بدأت تأخذ خطوات في هذا الاتجاه.

ولفت مرجانة إلى أن الدول التي ناصبت العداء لسورية لم تصل إلى أي نتيجة على مدار السنوات العشر الماضية من الحرب الخبيثة على سورية لأنها بقيادتها وجيشها وشعبها وقفت ندّاً أمام هذه الحرب.

وتوقع مرجانة أن يتم بعد عودة وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد من الاجتماع رفيع المستوى بمناسبة الذكرى

الستين لتأسيس حركة عدم الانحياز، دعوته لمجلس الشعب لشرح السياسة الخارجية وخصوصاً بعد اللقاءات التي أجراها المقداد في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكشف مرجانة أنه خلال اللقاء سيتم طرح بعض القضايا التي تخص المغتربين السوريين وأهمها تسهيل إجراءات عودة السوريين الراغبين بالعودة إلى البلاد من صناعيين وحرفيين ومهنيين باعتبار أن سورية بحاجة إلى كل مهني، إضافة إلى تسهيلات أمور المغتربين في السفارات السورية من معاملات الزواج والحصول على جوازات السفر وغيرها من الأمور التي يحتاجها المغترب.

وأكد مرجانة أن تواصل اللجنة مع المغتربين كان خجولاً ولم يكن فعالاً كثيراً في الفترة الماضية بسبب جائحة كورونا التي أثرت في مسألة السفر والتواصل بشكل مباشر وخصوصاً أن المغترب يفضل أن يطرح مشكلته مباشرة وجهاً لوجه وليس عبر الرسائل البعيدة، لافتاً إلى أن الفترة القادمة سيكون هناك تفاعل مع المغتربين بشكل أكبر وبفاعلية كبيرة.

وأشار مرجانة إلى أن وفداً برلمانياً سورياً شارك منذ شهر لأول مرة بعد توقف ذلك نتيجة جائحة كورونا واقتصرت المؤتمرات على الانترنت افتراضياً في المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، موضحاً أن الوفد تكون من مكتب لجنة الشؤون الخارجية والعربية.

وأكد أن الوفد طالب في المؤتمر بخروج الاحتلال التركي والأميركي من سورية ورفع العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية، مبيناً أن اليوم الأخير من المؤتمر والذي استمر على مدار ثلاثة أيام تم تخصيصه للقمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب بالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة والوفد ألقى كلمة في هذه القمة لاقت صدى إيجابياً.

«التعليم العالي» تباغت طلبة الجامعات برفع شامل لرسوم التعليم

مصدر مسؤول لـ«الوطن»: السبب ارتفاع تكاليف ونفقات العملية التدريسية والامتحانية

| فادي بك الشريف

باغتت وزارة التعليم العالي، الطلبة الجامعيين، لمرحلتي الإجازة والدراسات العليا والتعليم المفتوح والموازي والسكن الجامعي بإجراء تعديل شامل للرسوم الدراسية باتجاه الرفع ضمن قرارات صادرة عن مجلس التعليم العالي بما فيها رسوم الطلبة المسجلين وفق المفاضلة الجامعية.

وبموجب القرار الذي (حصلت «الوطن» على نسخة منه) حدد ٤ آلاف ليرة سورية، رسماً يشمل الطلاب المسجلين بدءاً من العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١ للتسجيل من طلاب الإجازة ودراسات التأهيل والتخصص والدراسات العليا للسوريين ومن في حكمهم بمن فيهم طلاب التعليم المفتوح عند تسجيل الطالب للمرة الأولى وعند إعادة تسجيل الطالب المنقطع عن الدراسة، و٤ آلاف رسم التقدم إلى الامتحان التكميلي لكل مقرر، و٦ آلاف رسم التقدم إلى الامتحان من خارج الجامعة لكل مقرر، و٨ آلاف رسم التقدم إلى الامتحان من خارج الجامعة لكل مقرر، و١٢ ألف ليرة رسم المصدقة البديلة عن المصدقة الأصلية المفقودة، و٣٠ ألف ليرة رسم المصدقة البديلة عن المصدقة الأصلية المفقودة للمرة الثانية، و٣ آلاف ليرة رسم الاعتراض على النتيجة الامتحانية لكل مقرر، على أن يعاد الرسم إلى الطالب إذا ثبتت صحة الاعتراض، و٢٠٠٠ ليرة رسوم كشف العلامات، إضافة إلى العديد من الرسوم التي شملت خدمات وتقديم وثائق جامعية عدة.

أما الطلبة المسجلون قبل العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١ فحددت بـ٢٠٠٠ ليرة للتسجيل من طلاب الإجازة ودراسات

التأهيل والتخصص والدراسات العليا للسوريين ومن في حكمهم بمن فيهم طلاب التعليم المفتوح عند تسجيل الطالب للمرة الأولى وعند إعادة تسجيل الطالب المنقطع عن الدراسة، و٤ آلاف رسم التقدم إلى الامتحان التكميلي لكل مقرر، و٦ آلاف رسم التقدم إلى الامتحان من خارج الجامعة لكل مقرر، و١٠ آلاف رسم المصدقة البديلة عن المصدقة الأصلية المفقودة، و٢٠ ألف رسم المصدقة البديلة عن المصدقة الأصلية المفقودة للمرة الثانية، و٢٠٠٠ ليرة رسم الاعتراض على النتيجة الامتحانية لكل مقرر، على أن يعاد الرسم إلى الطالب إذا ثبتت صحة الاعتراض.

هذا ويتم تقاضي رسوم بالقطع الأجنبي بالنسبة للطلبة العرب والأجانب لقاء الخدمات المقدمة للتسجيل في مرحلة الإجازة والدراسات العليا.

كما رفع مجلس التعليم العالي رسوم الخدمات الجامعية بالنسبة للطلبة السوريين المسجلين وفق المفاضلة العامة لهذا العام، وحددت بـ٣٠٠ ألف ليرة من طلاب كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، و٢٢٥ ألفاً من طلاب كليات الهندسة بمختلف فروعها وكليات الفنون الجميلة، و١٥٠ ألفاً من طلاب كليات الزراعة والطب البيطري و١٥ ألفاً من طلاب كليات الآداب والعلوم الإنسانية والشريعة و٩٠ ألفاً من طلاب كليات العلوم، و١٢٠ ألفاً من طلاب باقي الكليات والمعاهد العليا الأخرى.

وفيما يخص الطلبة السوريين الذين كانوا مسجلين وفق التعليم الموازي فيتم تقاضي ضعف المبالغ المذكورة، مع تقاضي مبالغ بالقطع الأجنبي من الطالب السوري غير المقيم والطلاب العرب والأجانب.

كما رفعت الوزارة رسوم التسجيل في التعليم المفتوح بحيث أصبح يتقاضى ٧٠٠٠ عن كل مقرر يقدمه الطالب أول مرة، و٩٠٠٠ عن كل مقرر يقدمه الطالب للمرة الثانية، و١١٠٠٠ عن كل مقرر يقدمه الطالب للمرة الثالثة فأكثر، إضافة إلى تقاضي ١٥٠ دولاراً عن كل مقرر للطلاب العرب والأجانب.

كما صدر قرار برفع رسوم الإقامة في السكن الجامعي من ٣٠٠ ليرة إلى ٢٠٠٠ ليرة سورية شهرياً، علماً أن تطبيق هذين القرارين اعتباراً من العام القادم وليس هذا العام.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي أن نسبة الرفع لا تتجاوز الـ٥٠ بالمئة، مبرراً أن سبب التعديل يعود لارتفاع الكلف ومستلزمات العملية التدريسية والخدمات المقدمة من «التعليم العالي» على صعيد ارتفاع أسعار الورق ومختلف التكاليف، علماً أنه لم يطر أي ارتفاع كبير وبقية الرسوم شبه رمزية.

وأضاف: تم رفع الرسوم بما يتم فيه التوفيق بين مصلحة الطالب وتأمين التكلفة والنفقات على الأقل، أي تأمين الحد الأدنى منها، علماً أنه منذ ٤ سنوات لم يطرأ أي تعديل على الرسوم.

> رسم الخدمات لهذا العام ٣٠٠ ألف ليرة للطبيات و٢٢٥ لكليات الهندسة والأقل ١٢٠ ألفاً

فلاحو الغاب مستاؤون من رفع أسعار الأسمدة

فلاحون: الواقع الزراعي سيئ وبهذا الرفع ازداد سوءاً

اتحاد الفلاحين: الحكومة قررت دعم المحصول وليس مستلزماته

| حماة- محمد أحمد خبازي

قوبل رفع المصرف الزراعي أسعار الأسمدة التي تباع فيه، باستياء شديد من فلاحي محافظة حماة عموماً ومنطقة الغاب خصوصاً. ورأى العديد منهم أن هذا القرار سيسهم برفع تكاليف العملية الإنتاجية، ويشكل عبئاً إضافياً لأعباء الزراعة.

وبيّن مزارعون آخرون أن الواقع الزراعي قبل هذا القرار سيئ جداً، وقد ازداد سوءاً برفع أسعار الأسمدة، وهو ما يعني إضافة معوق جديد لمعوقات الزراعة بالغاب وغيره. وأوضح آخرون أن نفقات الزراعة مرهقة للفلاح، في ظل شح البذار وارتفاع ثمنه أيضاً لدى المصرف الزراعي وبالسوق السوداء، وانعدام توافر المازوت الزراعي ، بالإضافة لأجور الفلاحة والحصاد ونقل المحاصيل ، والآن السماد الذي ارتفع سعره بشكل كبير.

وقال مزارعون: أبهذا الشكل يكون دعم الزراعة والمزارعين؟. وهل بهذه الطريقة يكون تشجيع الفلاحين على التشبث بالأرض والعمل فيها؟. وهل يعلم أصحاب القرار أن العديد من الفلاحين هجروا أراضيهم، لأن زراعتها بالمحاصيل الإستراتيجية لم تعد مجدية، وفي كل موسم يتكبد الفلاح خسائر كبيرة، بسبب عدم توافر مستلزمات عمله الزراعي، وعام القمح خير دليل على ذلك؟.

ومن جانبه بيّنَ الخبير التنموي أكرم عفيف لـ«الوطن»، أن تكاليف العمل الزراعي أصبحت مرهقة جداً للفلاح. وأوضح أن الموضوع ليس بارتفاع أسعار الأسمدة بمفردها، وإنما بتكاليف الإنتاج الأخرى ومنها، أن سعر لتر المازوت الحر ٣٥٠٠ ليرة، وأجرة فلاحة الدونم ٣٠ ألف ليرة، ومع تجهيزه للزراعة يكلف ١٠٠ ألف ليرة. وقال: تكاليف الإنتاج بالمجمل مرهقة، والمصرف الزراعي لا يمول العملية الإنتاجية أكثر ما يموله البذار والسماد، هذا ليس شيئاً قياساً للعملية الزراعية.

وأضاف: لماذا لا يتم منح الفلاح قرضاً بكفالة أرضه وموسمه، مثل المصارف الأخرى التي تمنح الموظف قرضاً بكفالة راتبه ورواتب كفيله. واعتبر أن الأخطر من ذلك أنه لا يوجد تأمين على الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، مشيراً إلى أن الإنتاج الزراعي بشقه الحيواني يشهد انهياراً في العديد والقيمة، وهو ما يعني أننا أمام عملية انهيار بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، إذا لم نشهد حلولاً إسعافية.

بدوره بيَّنَ رئيس اتحاد الفلاحين بحماة هيثم جنيد لـ«الوطن»، أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، ينعكس بشكل طبيعي على تكاليف الإنتاج. وأوضح أن الحكومة وعدت بدعم المنتج الزراعي بدلاً من مستلزماته. ولفت إلى أن أسعار المحاصيل الإستراتيجية التي أقرتها الحكومة مقبولة. إذ تم وضع ٢٥٠٠ ليرة لكيلو القطن و١٥٠٠ للقمح و٢٥٠٠ ليرة للشوندر، وهي مناسبة.

من جانبه المدير العام للهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب أوفى وسوف، بيَّنَ لـ«الوطن»، أن كل رفع بأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، يقابله رفع بأسعار المنتج. وأوضح أن رفع سعر الأسمدة، قد يدفع ببعض المزارعين نحو زراعة المحاصيل التي لا تكلف كثيراً. ولفت إلى أن تكاليف الإنتاج الزراعي الحالية، دُرست وفق الأسعار المحررة، وقيمة المحاصيل وضعت على أسعار السوق الرائجة، ومثال على ذلك أسعار القطن والقمح والشوندر.

> تطوير الغاب: قيمة المحاصيل وضعت على أسعار السوق الرائجة